أكد أن عليها تقديم برنامج عملها فور تشكيلها بحسب الدستور

عبدالله المضف : أولويات النواب هي التي سترسم شكل العلاقة مع الحكومة

طالب النائب عبدالله المضف الحكومة بالالتزام بالمادة 98 من الدستور التي تنص على تقديم برنامج عملها فور تشكيلها، مؤكدا في الوقت ذاته أن أولويات النواب هي التي سترسم شكل العلاقة مع الحكومة.

وقال المضف في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الجلسة الافتتاحية شابها أمور غير لائقة ولا مستحسنة من الجميع ولم تكن إساءات لأعضاء مجلس الأمة فحسب وإنما كانت إساءة لقاعة عبدالله السالم ومن ارتادها من رجالات الكويت ولأبناء الشعب الكويتي قاطبة.

وأضاف « أنا أدعم كل ما من شأنه تشكيل لجان تحقيق فورية للوقوف على ما حصل من إساءات وأن تخرج هذه اللجنة بنشرة معلنة وأهداف معلنة وبأمر واضح وجلي تضعه بين أيدي أبناء الشعب الكويتي ليطلع على حقيقة ما حصل بشكل شفاف وواضح».

من جانب آخر، قال المضف «أود أن أعلق على ما حصل في جلسة انتخاب اللجان والتي تقرر لها أن تكون جلسة خاصة وهذا الأمر خاطئ لأنها جلسة عادية مكملة للجلسة الأولى، مشيرا إلى أن تدخل الحكومة في انتخاب اللجان كان جليا وواضحا أمام الجميع».

ولفت إلى أنه تقدم مع مجموعة من النواب باقتراح لتشكيل لجنة مؤقتة تعنى بشؤون النفط لأهداف واضحة وصريحة تحدث عنها منذ عامين وتبناها في فترة الانتخابات وطرحها في مرافعته بالجلسة.

وبين أن الكويت تعتمد بنسبة 95 بالمئة على النفط لكن المرفق النفطي لم يدر بشكل صحيح لأنه منذ أكثر من 60 عاما والدولة تبيع النفط خاما إلى دول أخرى وهذه الدول تعود وتبيع لنا السلع المستخرجة من النفط بأضعاف سعر البترول وتوفر أموالا طائلة لخزائنها وفرص عمل وظيفية كثيرة لمواطنيها.

وأكد أن الكويت والخزانة العامة أولى بهذه الأموال، وأبناء الشعب الكويتي أولى بهذه الوظائف، مبينا أن الحكومة امتنعت عن التصويت على تشكيل هذه اللجنة في حين أنها لم تمتنع عن التصويت في انتخابات مكتب المجلس واللجان الرئيسة بالمجلس.

وشدد على أن امتناع الحكومة عن التصويت على شيء يحقق المنفعة للبلد والناس يضعها أمام مسؤولية تاريخية امام رب العالمين والشعب الكويتي وأمام النواب الذين يمثلون الأمة، مؤكدا أنه لا يوجد أي مبرر لامتناع الحكومة عن التصويت على تشكيل هذه اللجنة.

وأعلن المضف أنه سيعيد تقديم اقتراح تشكيل اللجنة في دور الانعقاد المقبل، مؤكدا أن الحكومة لو

عبدالله المضف

استمرت في الامتناع عن التصويت على أي أمر يحقق الصالح العام للبلد «فلن تكون المرة الثانية مثل المرة الأولى وسنفعل أدواتنا بما يمليه عليه ضميرنا».

وأفاد المضف أنه تقدم بمجموعة قوانين خلال الفترة القصيرة الماضية تحقق الصالح العام ومنها قانون تكويت الوظائف العامة الذي تقدم به بصفة الاستعجال، مبينا أنه قانون مستحق لأنه يؤدي إلى تكويت الوظائف وتعديل التركيبة السكانية.

وبين أنه وعدد من النواب تقدموا باقتراح بقانون بصفة الاستعجال لتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، مشيرا إلى أن الممارسة البرلمانية أصبحت لا تطاق ويجب أن تطور من خلال تعديل اللائحة الداخلية.

وأوضح أنه تقدم أيضا بصفة الاستعجال بتعديل على قانون الإجراءات فيما يتعلق بالحبس الاحتياطي لسجناء الرأي، مبينا أنه يأتي كبداية لسلسلة قوانين تتعلق بالحريات.

وأضاف «نحن باتجاه إسقاط كل ما يتعلق بتقييد حريات الناس وحرية الكلمة وحرية الرأي».

وأضاف أنه سيتقدم غدا صباحا باقتراح بقانون لتعديل قانون الانتخاب مبينا أن الخلاف على قانون الانتخاب ليس في شكل الديمقراطية وإنما الخلل السياسي الذي أحدثه في البلد.

وأشار إلى أن فيما يخص قطاعي التعليم والصحة فإن المبالغ الطائلة التي صرفت عليهما لم تحقق المردود الإيجابي، بما يؤكد أن المشكلة ليست فنية بل سياسية.

وقال إن «تغيير قانون الانتخاب والصوت الواحد واجب لإيجاد أرضية سياسية صلبة تؤهل من يصل إلى قاعة عبدالله السالم لأنه يخرج بتشريعات نوعية تخدم هذه القطاعات وتطورها وتوفر أيضا أداة للمحاسبة الحقة يتم تفعيلها متى ما اقتضى».

وأضاف «أنا قبل أيام فزت بالانتخابات بنظام الصوت الواحد، ولكن قلتها في السابق وأعيدها إن الكرسي يذهب في سبيل وجود أرضية سياسية صلبة تمكن من تغيير الواقع السيئ».

وشدد المضف على أن إصلاح قطاعات التعليم والصحة والإسكان وعلاج التركيبة السكانية، لن يتحقق إلا بإيجاد أرضية سياسية صلبة تؤهل لتغيير هذا المشهد السيئ.

ووجه المضف رسالة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بضرورة الالتزام بالمادة 98 من الدستور وتقديم الحكومة برنامج عملها فورا إلى مجلس الأمة.

وقال «أنا نائب ومعي جزء من النواب سبقناك وقدمنا برامج عملنا وهذا لا يجوز، واليوم ما بيننا والحكومة أولويات واضحة منها تغيير قانون الانتخاب وإسقاط القوانين المقيدة للحريات، وعدم المساس بالطبقة الوسطى وعدم المساس بدخول أصحاب الدخل المتوسط ، وتكويت الوظائف العامة وإحلال العنصر الوطني في الوظائف لأنه الأولى ببلده».

وختم قائلا «هذه الأولويات هي التي سترسم شكل العلاقة بيننا والحكومة، وأنا قلت في فترة الانتخابات لو أفوز بأصوات الدائرة كلها أبقى صوتا وأنا الآن الكل يعلم أنا لن أبقى صوتا بل أصواتا ، اللهم إني بلغت اللهم فاشهد».

«الميزانيات» عقدت اجتماعها الأول وانتخبت الملا رئيسا وزكت الداهوم مقرراً

بدر الملا

قال النائب د. بدر الملا إن لجنة الميزانيات والحساب الختامي اجتمعت امس بحضور جميع اعضائها وتم انتخابه رئيسا للجنة كما تمت تزكية د.بدر الداهوم مقرراً للجنة .

وأوضح الملا في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن لجنة الميزانيات من أهم اللجان بالمجلس وتمر عليها جميع تقارير الجهات الرقابية، والأمر يجب ان يكون مختلفا هذا العام بسبب أن الكويت تواجه عجزا في الميزانية غير مسبوق في تاريخها نتيجة ما ترتب على جائحة كورونا من انخفاض انتاج النفط وانخفاض سعر البرميل .

وأضاف الملا أنه يتعين ايجاد الحلول المالية لهذه الميزانية ، وبالتالي فإن ما يعرض على اللجنة من تقارير من الجهات الرقابية يتعين التعامل معها بشكل مختلف عما كان في السابق من الجانبين الحكومي والنيابي.

وبين الملا أنه في الفصل التشريعي الماضي كان مقررا للجنة

وأشاد الملا بتقارير الجهات الرقابية والتي تم بناء عليها تشكيل لجان تحقيق في المجلس الماضي بخصوص القطاع النفطي وشبهات «الايرباص» والتجاوزات المالية والإدارية في «الكويتية» وإحالة مواضيع عدة الى النيابة العامة في تقرير القطاع النفطي.

وأكد أن التعامل سيكون واضحا جداً مع جميع الجهات الحكومية وستتم ممارسة الرقابة بشكل واضح جداً على تلك الجهات لتحقيق إجراءات فاعلة من برلمان فاعل عبر هذه اللجنة .

وقال الملا إن الاجتماع المقبل للجنة سيكون الأربعاء المقبل لبحث آلية عمل اللجنة ومخاطبة الجهات الرقابية فيما يتعلق بتقاريرها بهذا الشأن .

وتوجه الملا بالشكر إلى النائب عدنان عبدالصمد على ما قدمه في السنوات الماضية في لجنة الميزانيات.

صالح الشلاحي : وجهت أسئلة إلى عدد من الوزراء حول القضايا المثارة على الساحة

أعلن النائب د. صالح الشلاحي عن تقديمه مجموعة من الأسئلة البرلمانية إلى عدد من الوزراء حول القضايا المثارة على الساحة.

وقال المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه بناء على ردود الوزراء سيتم تحليل المعلومات واتخاذ بعض الخطوات الرقابية والتشريعية والمحاسبية.

وأوضح الشلاحي أنه وجه مجموعة أسئلة إلى وزير التجارة والصناعة فيصل المدلج تتعلق بإجراءات كانت متبعة خلال أزمة «كورونا» للكثير من الشركات وجزء منها مخالف، وما إذا كانت هناك إحالات تمت إلى النيابة العامة.

وبين أنه توجه أيضا بحزمة أسئلة إلى الوزير بخصوص شركات النصب العقاري خصوصا ما تعرض له بعض المواطنين من شركات استغلت نفوذها في تقديم مشاريع غير

صالح الشلاحي

حقيقية وبيع الوهم للمواطنين.

وأضاف أنه وجه أيضا سؤالا عن قضية «الإيداعات المليونية» التي أثيرت منذ عام 2009، مبينا أنها قضية سياسية والمحاسبة السياسية والمتابعة لهذه القضية واجب شرعي على النواب لحماية المال العام، بالإضافة إلى سد ثغرة من الثغرات المتعلقة بالمال العام ومحاسبة المسؤول عن هذا الأمر.

وذكر الشلاحي إنه وجه أسئلة برلمانية إلى وزير الصحة الشيخ باسل الصباح بخصوص التعاقدات المباشرة خلال أزمة كورونا وإلى هذا التاريخ، والإجراءات التي اتبعت في هذه التعاقدات، مؤكدا أن الهدف من السؤال حماية المال العام والإجابة ملزمة للوزراء.

وأفاد بأنه وجه للوزير حزمة من الأسئلة تتعلق بالخدمات الصحية وبعض المستوصفات الموجودة ببعض مناطق الكويت وأسباب التأخير في صيانتها.

وأضاف أنه وجه سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المضف عن خطة الوزارة لعودة الدراسة في المدارس بعد حملة التطعيم وحماية العاملين في القطاع التعليمي.

الراجحي للسماح لرجال القوات المسلحة والشرطة بممارسة الحق في الانتخاب

أعلن النائب محمد عبيد الراجحي عن تقديمه اقتراحاً بقانون بإلغاء المادة «3» من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

ونصت مواده على ما يلي:

المادة الاولى: تلغى المادة «3» من القانون رقم 35 لسنة 1962

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإلغاء المادة «3» من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة على ما يلي:

نص القانون في المادة «3» على أنه « يوقف استعمال حق الانتخاب بالنسبة إلى رجال القوات المسلحة والشرطة «، ولم يشمل هذا الحظر ضباط وأفراد الحرس الوطني ، حيث إنه أنشئ في تاريخ لاحق بالمرسوم بقانون رقم 2 لسنة 1967 الصادر في 1967/6/6 ، وقد ترتب على حرمان رجال القوات المسلحة والشرطة من حق الانتخاب حرمانهم من حق الترشيح ، حيث تنص المادة 82 من الدستور على أنه « يشترط في عضو مجلس الأمة أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقا لقانون الانتخاب».

وحرمان رجال القوات المسلحة والشرطة من حقي الانتخاب والترشيح يتعارض مع أحد المبادئ الأساسية التي حرص الدستور الكويتي على النص عليها في أكثر من موضع ، وهو مبدأ المساواة ، فتنص المادة السابعة على أن « العدل والحرية المساواة دعامات المجتمع « وتنص المادة الثامنة على أن « تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن وتكافؤ الفرص للمواطنين « . وتؤكد هذا المبدأ المادة 29 التي تنص على أن « الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين «.

تتمات

باسل الصباح

بدقة وانتظام ومهارة عالية ، في التعامل مع الأعداد الكبيرة لتلك الفئات التي توافدت على المركز لأخذ اللقاح.

وفي هذا الصدد أشاد وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح ، بالإقبال الكبير من الكوادر الطبية والعاملين في الصفوف الأمامية ، على مركز الكويت للتطعيم ضد فيروس «كورونا المستجد» .

وقال الشيخ باسل الصباح في تصريح للصحفيين ، لدى قيامه بجولة تفقدية على مركز الكويت للتطعيم في أرض المعارض بمشرف : «إن حملة التطعيم بدأت اليوم – أمس الأحد – فعليا بعد أن تم تدشينها يوم الخميس الماضي ، وستكون الأولوية للطواقم الطبية طيلة أيام الأسبوع حتى الساعة 8 مساء».

أضاف أن العمل يسير بسلاسة ويسر وتنظيم «أكثر من رائع والتزام تام من قبل المواطنين والمقيمين من الكوادر الطبية والعاملين في الصفوف الأولى» لافتا إلى أنه سيتم إدخال فئة كبار السن نهاية الأسبوع الجاري.

وأشار إلى توفر الطعوم بشكل دوري شهري بحيث تصل شحنة كل شهر ، وتستمر تلك الاجراءات لتوفير الطعوم لكل من يرغب في الحصول عليها من المواطنين والمقيمين على أرض الكويت طيلة عام 2021.

ودعا الجميع إلى ضرورة المشاركة والتسجيل في الموقع الإلكتروني للحصول على موعد محدد للقدوم والحصول على التطعيم ، مبينا أن هناك آلية خاصة للتعامل مع الطعوم وتحضيرها الأمر الذي يتطلب تعاون الجميع للاستفادة القصوى منها من قبل الراغبين في الحصول عليها.

وأوضح أنه «رغم ارتفاع أعداد الإصابة في العديد من الدول مع الموجات الثانية والثالثة إلا أن الأوضاع في الكويت مستقرة – بفضل الله– وهذا يدعو للطمأنينة إلا انه لا يعني الفرح وعدم الالتزام بالاشتراطات الصحية داعيا الجميع إلى الالتزام بالإجراءات لحين تطعيم الجزء الأكبر».

وذكر «أنه مع تدشين الحملة تم اختيار عينة لا تتعدى العشرات من جميع فئات المجتمع لمتابعتها «ونحمد الله انه لم تسجل أي حالة أعراض جانبية للطعوم ونأمل أن تستمر حتى ننتهي من تطعيم جميع من يعيش على أرض الكويت» .

من جهته قال الوكيل المساعد لشؤون الخدمات بوزارة الصحة المهندس عبد العزيز الطشة ل «كونا» ، إن القطاع وفر كل الاحتياجات لإنجاح حملة التطعيم.

وأوضح الطشة أن قطاع الخدمات بالوزارة قام بتوفير المستلزمات الطبية واللوجستية والمواد الغذائية والمشروبات ، فضلا عن عمال النظافة والحراسة وتسخير كل الإمكانات المتاحة في هذا الصدد.

وذكر أن القطاع لديه تعليمات واضحة وصريحة بتوفير كل الاحتياجات والتعاون مع مختلف القطاعات الاخرى لإنجاح حملة التطعيم ، مشيرا الى أن العمل جار لتجهيز موقعين آخرين ، أحدهما في منطقة الجهراء والآخر في منطقة الأحمدي تسهيلا على الراغبين في الحصول على التطعيم.

وأكد مدير إدارة الصحة العامة في الوزارة فهد الغملاس ، جاهزية الوزارة لاستقبال الراغبين بأخذ لقاح «كوفيد– 19» واعتماد مراكز التطعيم ، ومنها قاعتا 5 و6 في أرض المعارض بمنطقة مشرف ، إضافة إلى مركزين في محافظتي الجهراء والأحمدي.

ولفت الغملاس إلى أن «الجيش الأبيض» حرص على القدوم للحصول على الجرعة الأولى من التطعيم ، ومن ثم الحصول على الجرعة الثانية من التطعيم بعد ثلاث أسابيع ، موضحا أن الإقبال «فاق التوقعات» وأن الإجراءات تسير بشكل منظم جدا دون أي خلل أو نواقص.

وأفاد أن العمل قائم حاليا بنصف الطاقة الاستيعابية فقط مبينا أن العمالة الموجودة مدربة على أعلى مستوى وما شهده المركز من إقبال كثيف أمس ، كان بمثابة تحدي لقدرة الطاقم البشري إلا انه –ولله الحمد– تم التعامل مع تلك الأعداد بدون أي تأخير.

وأكد متابعة الوزارة الدائمة لتداعيات التطعيم والحالات التي لا يجب فيها التطعيم ، مبينا أنه حسب الارشادات العالمية فإن من أكمل 90 يوما بعد الإصابة بفيروس كورونا يمكنه الحصول على التطعيم.

وأشار إلى أن البرنامج الالكتروني الذي تم توفيره للتسجيل في التطعيم ، يظهر إذا كان الشخص قد سجل في السابق إصابته بالفيروس من عدمه ، وهنا لا يمكنه الحصول على موعد الا بعد انقضاء ال90 يوما.

ودعا الغملاس الى ضرورة التسجيل الإلكتروني للراغبين بأخذ اللقاح لتسهيل دخولهم للمركز واعتماد حجزهم ، مؤكدا أن التجهيزات متوفرة لاستقبال الآلاف يوميا.

من جهته قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبدالله السند ،إن الجميع يحق له أن يفخر بتلك الفئة أمام العالم ، «فهي التي لم تتردد لحظة واحدة في خدمة هذا الوطن الغالي وصون الأمن الصحي» ، داعيا الجميع للمبادرة بالتسجيل وطلب موعد للتطعيم وتحديدا كبار السن وذوى الاختطار.

أضاف السند أن الإعداد للحملة بدأ منذ وقت طويل حيث حرصت الوزارة على تجهيز مركز الكويت للتطعيم لتتمكن من تقديم الرعاية الطبية والخدمة الصحية وفق الجودة المطلوبة والمستوى اللائق ، مبينا أن المركز يضم أكثر من 500 من العاملين في وزارة الصحة منهم 412 من الهيئة التمريضية.

وذكر أن المركز يضم 195 غرفة تطعيم ويقابلها غرف انتظار ما قبل التطعيم وغرف للاستراحة ما بعد التطعيم وغرفة مجهزة للطوارئ والحوادث فضلا عن صيدليتين مجهزتين بالأدوية والعلاجات اللازمة والثلاجات لحفظ الطعوم ، وفقا لاشتراطات الجهة المصنعة.

وقال : «نتفهم جميع المخاوف والشكوك والاستفسارات حول تطعيم كورونا التي تم طرحها في الآونة الأخيرة ويتم متابعتها بعناية شديدة» ، مشيرا الى أن الكويت تتبع الحقائق العلمية المثبتة طبيا عبر مراكز الدراسات والمراكز البحثية والمنظمات المختصة.

وأفاد أن الوزارة لديها اللجان الفنية والكوادر الوطنية التي تهتم بهذا الجانب وتتابع المراكز البحثية عن كثب ، «وأن من لديه أي شكوك لا تتردد في طرحها وسيتم الرد عليها علميا».

بدورها قالت استشاري أمراض الباطنة والمناعة الإكلينيكية وعضو لجنة لقاح فيروس كورونا الدكتور منى الأحمد ، إن الإقبال فاق المتوقع من القطاع الطبي وغيره من قطاعات الدولة العاملة في الصفوف الأولى مشيدة بحسن التنظيم والتعاون بين الجميع.

وأكدت الأحمد «أن لا أعراض جانبية حتى الآن بسبب اللقاح» متوقعة زيادة القدرة الاستيعابية مع ضم الفئات الاخرى لسهولة الأداء وتقليص فترة الانتظار للحصول على اللقاح.

وقامت وزارة الداخلية خلال الحملة بعملية التنظيم ووضع الحواجز الأمنية لتسهيل عملية الدخول والخروج ، والحرص على التباعد الاجتماعي مع توفير المقاعد المتحركة لمساعدة كبار السن ، فضلا عن توفر العربات الصغيرة لنقل المراجعين من مواقف السيارات الى قاعة التطعيم والعكس.

استفار نيابي

سيتم خلال الاجتماع توزيع الجدول الزمني لجلسات دور الانعقاد الأول على النواب .

في سياق آخر قال الغانم إنه استمع خلال لقائه أعضاء جمعية هيئة التدريس في جامعة الكويت ، إلى العديد من مشاكلهم ومطالبهم المستحقة، ومنها المستحقات المالية عن الفصل الصيفي والتأخير الحاصل في ذلك ، مؤكدا أنه سيتم بالتعاون مع اللجنة التعليمية والجمعية والرئاسة والحكومة ممثلة بوزير التربية والتعليم العالي د. علي المضف ، تحقيق الكثير من مطالبهم المستحقة.

من جهته أوضح رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب بدر الملا ، الذي خلف النائب عبد الصمد ، بعد سنوات طويلة من قيادة الأخير للجنة ، أن لجنة الميزانيات من أهم اللجان بالمجلس وتمر عليها جميع تقارير الجهات الرقابية ، والأمر يجب ان يكون مختلفا هذا العام بسبب أن الكويت تواجه عجزا في الميزانية غير مسبوق في تاريخها ، نتيجة ما ترتب على جائحة كورونا من انخفاض انتاج النفط وانخفاض سعر البرميل .

أضاف أنه يتعين ايجاد الحلول المالية لهذه الميزانية ، وبالتالي فإن ما يعرض على اللجنة من تقارير من الجهات الرقابية ، يتعين التعامل معه بشكل مختلف عما كان في السابق من الجانبين الحكومي والنيابي.

وأشاد الملا بتقارير الجهات الرقابية والتي تم بناء عليها تشكيل لجان تحقيق في المجلس الماضي ، بخصوص القطاع النفطي وشبهات «الايرباص» والتجاوزات المالية والإدارية في «الكويتية» ، وإحالة مواضيع عدة الى النيابة العامة في تقرير القطاع النفطي.

وأكد أن التعامل سيكون واضحا جداً مع جميع الجهات الحكومية ، وستتم ممارسة الرقابة بشكل واضح جداً على تلك الجهات لتحقيق إجراءات فاعلة من برلمان فاعل عبر هذه اللجنة .

وقال إن الاجتماع المقبل للجنة سيكون بعد غد الأربعاء ، لبحث آلية عمل اللجنة ومخاطبة الجهات الرقابية فيما يتعلق بتقاريرها بهذا الشأن .

وتوجه الملا بالشكر إلى النائب عدنان عبدالصمد ، على ما قدمه في السنوات الماضية في لجنة الميزانيات.

بدوره أكد رئيس لجنة الشؤون التشريعية النائب خالد العنزي ، أن اللجنة قررت مخاطبة الجهات الحكومية بشأن مشاريع القوانين ، خاصة أن بعضها يعود إلى العام 1994، حتى تبدي رأيها بشأن الاستمرار فيها أو سحبها ، لافتا إلى أن اللجنة التشريعية ستنتهي سريعا من كل الاقتراحات بقوانين المطروحة على جدول الأعمال .

كما أكد مقرر لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية النائب حسن جوهر ، أنه تم الاتفاق خلال اجتماع اللجنة على ثلاثة محاور رئيسة، الأول يتعلق بتنظيم عمل اللجنة واجتماعاتها ، والثاني هو استعراض ومراجعة جميع القضايا المتعلقة بالمال العام، والمحور الثالث هو ضرورة متابعة ومراجعة جميع الاجراءات ، التي تمت بشأن القضايا المتعلقة بالمال العام ، خصوصاً المحالة الى جهات الاختصاص.

إلى ذلك أكد النائب عبد الله المضف تأييده لتشكيل لجنة برلمانية ، للتحقيق في ما شاب جلسة مجلس الأمة الأولى من أحداث ، ووضع جميع الحقائق أمام الشعب الكويتي بشفافية ووضوح ، منتقدا موقف الحكومة بمعارضتها تشكيل لجنة برلمانية لشؤون النفط .

الراجحي يقترح

سواسية في الكرامة الإنسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين».

أضافت أن المحكمة الدستورية في الكويت أكدت في الكثير من أحكامها أن «مبدأ المساواة من المبادئ الدستورية العامة المقررة في معظم النظم الدستورية وهو مبدأ مسلم به حتى مع خلو نصوص بعض الدساتير من الإشارة الصريحة إليه ، بحسبان انه يستخلص ضمناً من مجموعة المبادئ التي تقوم عليها دولة القانون ، وهذا المبدأ حضت عليه الأديان السماوية وتضمنته المواثيق الدولية ، ويعتبر ركيزة أساسية للحقوق والحريات العامة ، ودعامة من دعامات المجتمع وميزاناً للعدل والإنصاف» .. الدعوى المقيدة برقم 7 لسنة 2007 دستوري جلسة 10/12/2007 .

ولفتت المذكرة إلى أن الأسباب التي أدت للمنع سابقاً زالت ، فالديمقراطية الكويتية الآن أصبحت راسخة ولا يمكن للممارسة النيابية أن تؤثر في ولاءات العسكريين ، أو تدفعه للتدخل ، وهو أحد الأسباب التي أدت للمنع سابقاً ، كما أن الديمقراطيات والدول تسمح للعسكريين فيها بممارسة حقهم في الانتخاب ولم يؤثر هذا على ولائهم للدولة ككيان ، بل من شأن هذا الأمر أن يعزز القيم والانتماء لهذه الفئة ولا يجعلهم أسيري الشعور بالنقصان في حقوق المواطنة ، لأن المشاركة في الانتخاب هي مسؤولية وطنية في المقام الأول وتجعل الفرد يشعر أن صوته مسموع في وطنه وأنه مشارك في صنع القرار.

القطان: الإصلاح

لم يقع أي من الوزراء بمسؤوليته فالمنصة موجودة، ولن أتردد أو أجامل باستخدام أدواتي الدستورية» .

أضاف : «أنا محسوب على الشعب الكويتي وكل مواطن بهذا البلد ولا على علاقة لي بالخلافات الشخصية الموجودة في المجلس، وأدرك عظم المسؤولية التي تقع على النواب في تمثيلهم الشعب»، مشيراً إلى أن الحصول على ثقة الناخبين تكليف يجب القيام به خير قيام.

وأوضح أنه يشارك في ثلاث لجان برلمانية هي لجنة المرافق وهي لجنة دائمة ولجنتا الزراعة والإسكان وهما لجنتان مؤقتتان، معربا عن تفاؤله بعد عقد اجتماعين في اللجنة الاسكانية بقدرة اللجنة على تقديم شيء في هذا الملف.

من جهة أخرى أعلن القطان عن توجيه سؤال برلماني إلى وزير المالية خليفة حمادة ، بخصوص موعد صرف المكافآت المالية للصفوف الأمامية خلال أزمة جائحة كورونا الذين اجتهدوا أثناءها .

المطيري يسأل

وأوضح أنه وجه مجموعة أسئلة إلى وزير التجارة والصناعة فيصل المدلج ، تتعلق بإجراءات كانت متبعة خلال أزمة «كورونا» للكثير من الشركات وجزء منها مخالف، وما إذا كانت هناك إحالات تمت إلى النيابة العامة.

أضاف أنه توجه أيضا بحزمة أسئلة إلى الوزير بخصوص شركات النصب العقاري خصوصا ما تعرض له بعض المواطنين من شركات استغلت نفوذها في تقديم مشاريع غير حقيقية وبيع الوهم للمواطنين.

وأشار إلى أنه وجه أيضا سؤالا عن قضية «الإيداعات المليونية» التي أثيرت منذ عام 2009، مبينا أنها قضية سياسية والمحاسبة السياسية والمتابعة لهذه القضية واجب شرعي على النواب لحماية المال العام، بالإضافة إلى سد ثغرة من الثغرات المتعلقة بالمال العام ومحاسبة المسؤول عن هذا الأمر.

وذكر المطيري إنه وجه أسئلة برلمانية إلى وزير الصحة الشيخ باسل الصباح بخصوص التعاقدات المباشرة خلال أزمة كورونا وإلى هذا التاريخ، والإجراءات التي اتبعت في هذه التعاقدات، مؤكدا أن الهدف من السؤال حماية المال العام والإجابة ملزمة للوزراء.

وأفاد بأنه وجه للوزير حزمة من الأسئلة تتعلق بالخدمات الصحية وبعض المستوصفات الموجودة ببعض مناطق الكويت وأسباب التأخير في صيانتها.

أضاف أنه وجه سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المضف عن خطة الوزارة لعودة الدراسة في المدارس بعد حملة التطعيم وحماية العاملين في القطاع التعليمي.

غياب بن عبد الرحمن

وذكرت وكالة الأنباء الكويتية أنه جرى خلال هذا الاجتماع «مناقشة كافة البنود المدرجة على جدول الأعمال، والقرارات والتوصيات المعنية بدعم وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما تضمنته البنود المدرجة كذلك، من قضايا ومواضيع تتعلق بالتطورات الراهنة في المنطقة» ، فيما أشارت وكالة الأنباء العمانية إلى أن الوزراء «استعرضوا المواضيع التي سيتم رفعها إلى قادة دول المجلس، لإقرار ما يراه المجلس الأعلى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتخطيط العمراني، وغيرها من مجالات التعاون بين الدول الأعضاء، ومع الدول المجموعات الأخرى من منظمات إقليمية ودولية» .

وكانت وكالة الأنباء السعودية نشرت الثلاثاء الماضي ، تقريراً حمل إشارات إلى قرب التوصل لاتفاق بشأن إنهاء الأزمة الحالية .

وقالت الوكالة في التقرير الذي جاء بعنوان «تاريخياً.. المملكة داعم لوحدة الصف الخليجي»، إن المملكة «تحرص على وحدة الصف الخليجي ملتزمة بواجبها من منطلق رابط الأخوة والدين والمصير المشترك، فكانت سياستها على مدى 41 عاماً من عمر المنظومة تستند إلى ما تشكله من عمق استراتيجي وثقل عربي وإسلامي ودولي» .

وأكد الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، خلال تسلمه دعوة رسمية لحضور القمة الخليجية السبت، «حرص دولة الإمارات قيادة وحكومة وشعباً، على توطيد روابط الأخوة والتسامح بين شعوب دول المجلس الخليجي، وترسيخ العلاقات الأخوية» .

تركيا تحذر

الحكومة المعترف بها دولياً التي تدعمها تركيا.

وقال اكار في كلمته «يجب أن يعرف حفتر القاتل ومجرم الحرب وداعموه أنه سينظر إليهم باعتبارهم هدفا مشروعاً في حالة شن أي هجوم على القوات التركية».

يأتي تحذير اكار بعد أيام من تصريحات لحفتر قال فيها إن قواته سوف «تستعد لطرد المحتل بالإيمان والإرادة والسلاح»، مشيراً بذلك إلى القوات التركية العاملة في المنطقة دعماً لحكومة الوفاق الوطني.